الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/52/231
23 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البندان ٨ و ٩٦ من جدول الأعمال المؤقت*

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أطلب عدم إدراج البند ٩٦ من جدول الأعمال المؤقت المعنون "الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة" في جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

ويقدم هذا الطلب مع الأخذ في الاعتبار أنه قد جرى، في أعقاب الانتخابات المحلية التي أجريت بجميع أنحاء البلاد في الآونة الأخيرة، انتخاب سلطات محلية جديدة وترسيخها في آخر جزء كان متبقيا تحت الاحتلال من الأراضي الكرواتية، وأن إعادة إدماج هذه الأراضي قد استكمل إلى حد كبير.

ويقدم الطلب عملا بالفقرة ١٩ من المرفق الخامس من النظام الداخلي للجمعية العامة (A/520/Rev.15)، التي أوصت بموجبها اللجنة الخاصة المعنية بترشيد إجراءات الجمعية العامة وتنظيمها بأن "تولي الدول الأعضاء ... اهتماما خاصا لمحتويات جدول أعمال الجمعية العامة، وبصفة خاصة، للبت ... في استبعاد البنود التي فقدت طابع الاستعجال، أو انقضت مناسبتها[.]"

ومرفق طيه مذكرة إيضاحية للطلب بوصفها مرفقا لهذه الرسالة.

وأرجو التكرم بالمساعدة في تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٨ و ٩٦ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) فلاديمير دروبنياك
القائم بالأعمال المؤقت

---

* A/52/150.

المرفق

مذكرة إيضاحية

طلبت كرواتيا، في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤ (A/49/142)، وفقا للمادة ١٣ (هـ) من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند معنون "الحالة في الأراضي الكرواتية المحتلة" في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. ووافقت الجمعية العامة على طلب كرواتيا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

ونظرت الجمعية العامة أثناء دورتها التاسعة والأربعين في هذا البند للمرة الأولى، وفي أعقاب مناقشة البند اتخذت، في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، القرار ٤٣/٤٩ في هذا الصدد، بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ١٨ عضوا عن التصويت.

وتضمَّن القرار تأييدا قويا لسلامة كرواتيا الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وأعرب، في جملة أمور، عن الجزع والقلق لأن الحالة القائمة في الأجزاء الكرواتية الواقعة تحت السيطرة الصربية مؤداها في الواقع إجازة وتعزيز قيام حالة احتلال. وطلب إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن توقف ما تقوم به في كرواتيا من أنشطة عسكرية وغير ذلك من الأنشطة الرامية إلى إدماج الأجزاء المحتلة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وطلب إعادة إدماج الأراضي المحتلة في كرواتيا. ودعا إلى الاعتراف المتبادل بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا داخل حدودهما المعترف بها دوليا.

بيد أنه بعد اتخاذ القرار ٤٣/٤٩ لم يُحرز أي تقدم. بل في حقيقة الأمر شهدت الحالة في الأراضي المحتلة مزيدا من التدهور، حيث ارتكب في نيسان/أبريل ١٩٩٥، في جزء غير محتل من كرواتيا، عمل إرهابي أدى إلى إزهاق الأرواح جرى شنّه من الأراضي المحتلة، في هذه المرة من الأراضي التي كانت تعرف في السابق بقطاع الغرب، واضطرت الحكومة الكرواتية إلى الرد عليه. وقد أعيد إدماج القطاع في كرواتيا على إثر العملية الأمنية "الوميض" التي تلت ذلك.

ثم بعد أشهر قليلة، في تموز/يوليه ١٩٩٥، اتضحت الحالة في البوسنة والهرسك المجاورة بعد سقوط سربرينيتسا وجيبا، اللتين صنَّفتهما الأمم المتحدة على أنهما من المناطق الآمنة، وبدء الهجوم على بيهاتش وهي منطقة آمنة أخرى. وشارك أفراد ومعدات الاحتلال في الأراضي المحتلة بكرواتيا، خصوصا القطاعين السابقين الشمالي والجنوبي - في الهجوم على بيهاتش، لأن سقوط بيهاتش من شأنه زيادة تعزيز العلاقة الجغرافية والاستراتيجية بين الأراضي المحتلة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولم يكن بوسع الحكومة الكرواتية السماح بحدوث ذلك ولا السماح بتدفق ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ جديد من بيهاتش إلى كرواتيا، التي كانت بالفعل تنوء بعبء ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ ومشرد، وهو ما يعادل نسبة ١٠ في المائة تقريبا من عدد

سكانها. وأصبح سقوط بيهاتش أخطر تهديد لسلامة كرواتيا كدولة ولوحدة أراضيها ولاستقرارها الاقتصادي ولأمنها الداخلي مما اضطر الحكومة إلى الرد. وأفضت العملية الأمنية "العاصفة" التي تلت ذلك في آب/أغسطس ١٩٩٦، إلى إعادة إدماج القطاعين في كرواتيا وإنقاذ منطقة بيهاتش الآمنة في البوسنة والهرسك.

وأدت العمليتان الأمنيتان إلى إعادة إدماج قطاعات الغرب والشمال والجنوب السابقة. أما القطاع الشرقي، الذي يعرف أيضا بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية أو منطقة الدانوب، فظل تحت الاحتلال. وقررت الحكومة إعادة إدماج هذا الإقليم بالوسائل السلمية بمساعدة من المجتمع الدولي. واختتمت المفاوضات التي جرت لهذا الغرض بين الحكومة ووكلاء السلطات المحتلة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بتوقيع الاتفاق الأساسي (S/1995/951) في بلدة إردوت المحتلة. وأنشأ مجلس الأمن سلطة متعددة الجنسيات، هي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وجرى نشرها في المنطقة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بغرض إعادة إدماج المنطقة سلميا في نظام كرواتيا الدستوري والإداري.

وأيدت الجمعية العامة في أثناء دورتها الخمسين، المعقودة في خريف عام ١٩٩٥ اقتراح كرواتيا بتأجيل النظر في البند إلى الدورة التالية. وخلال الفترة الزمنية التي حددتها الجمعية للنظر في البند جرت المفاوضات الرامية إلى إعادة الإدماج سلميا لهذا الإقليم الذي كان لا يزال تحت الاحتلال. ولم ترغب الجمعية في أن يؤثر ما تقوم به من نشاط على نتيجة المفاوضات أو الحكم عليها مسبقا.

وفي أثناء الدورة الحادية والخمسين، المعقودة في خريف عام ١٩٩٦، أيدت الجمعية العامة اقتراح كرواتيا تأجيل النظر في البند إلى الدورة التالية. وكان مجلس الأمن ينظر في تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وذلك خلال الفترة الزمنية التي حددتها الجمعية للنظر في البند. ولم ترغب الجمعية في أن يؤثر ما تقوم به من نشاط على مناقشة مجلس الأمن لهذه القضية المحددة.

وفي ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧، أجريت الانتخابات المحلية في جميع أنحاء كرواتيا، بما في ذلك منطقة سلافونيا الشرقية وذلك للمرة الأولى منذ الاحتلال. وفي ٢٣ نيسان/أبريل شهد رسميا مدير الإدارة الانتقالية على أن الانتخابات التي جرت في المنطقة كانت حرة ونزيهة. ثم جرى التصديق على نتائج الانتخابات في ٣٠ نيسان/أبريل. وبحلول ٣٠ أيار/ مايو، كان قد تم تنصيب السلطات المحلية الجديدة في المدن والبلديات بالمنطقة. وفي ١ حزيران/يونيه، أصبحت قوانين كرواتيا نافذة في المنطقة.

ودعت السلطات الصربية المحلية رئيس جمهورية كرواتيا لزيارة المنطقة، وتمت هذه الزيارة يوم ٢ حزيران/يونيه في بيلي ماناستير. ووجّه نداء حارا إلى الصرب المحليين ليقبلوا كرواتيا كدولة لهم، مثلما فعل ما يزيد عن ٠٠٠ ١٤٥ صربي آخر في مناطق أخرى من كرواتيا على مدار النزاع، وليعوا الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها فعلا هؤلاء الصرب وغيرهم من الأقليات. ووجّه مناشدة من أجل المصالحة

والتسامح والاعتدال والتعايش مع المواطنين الآخرين من غير الصرب في دولة كرواتية متعددة الأعراق. وكرر الرئيس نداءه في ٨ حزيران/يونيه في فوكوفار، وهو العرض العلني الثامن من نوعه الموجـّه إلى المتمردين السابقين في فترة ١٢ شهرا.

وقبل إجراء الانتخابات بنجاح وإنشاء السلطات المحلية الجديدة في المنطقة، سارت قـُدما عملية إعادة الإدماج بالنجاح في تجريد المنطقة من السلاح وإقامة علاقات دبلوماسية بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. واستكمل تجريد المنطقة من السلاح يوم ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقدرت الحكومة أن وحدات الجيش والشرطة اليوغوسلافية، إلى جانب وكلائهم المحليين، قد سحبوا من المنطقة نحو ١٤٠ دبابة، و ٢١٠ قطعة مدفعية، و ٩٠ حاملة جنود مدرعة، و ١٥٠ مدفعا مضادا للطائرات، و ٠٠٠ ٢٠ جندي. وبعد مضي شهرين، أي في ٢٣ آب/أغسطس، قامت كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتطبيع العلاقات بينهما (S/1996/744)، وفي ٩ أيلول/سبتمبر أقامتا علاقات دبلوماسية بينهما. والتزمت الدولتان بإقامة علاقاتهما على أساس حسن الجوار، وحل جميع نزاعاتهما القائمة والمقبلة من خلال المفاوضات الثنائية السلمية.

وبإنشاء الحكومة المحلية الجديدة المنتخبة ديمقراطيا في المنطقة، والتشكيل التدريجي الجاري للمؤسسات الكرواتية في جميع أنحاء المنطقة، انتهى احتلال آخر إقليم متبق كان يرزح تحت الاحتلال في كرواتيا.

واتساقا مع الإنجازات التي تحققت في عملية إعادة الإدماج، اتخذ مجلس الأمن، في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، القرار ١١٢٠ (١٩٩٧)، الذي طالب بانسحاب العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية من المنطقة، وانتقال السلطة التنفيذية المخولة للإدارة الانتقالية إلى السلطات الكرواتية المنتخبة حديثا. وتفاوضت الحكومة لوضع ترتيب مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتضطلع بدور الرصد الطويل الأجل في كرواتيا بعد ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بمجرد انقضاء الجدول الزمني الذي حدده الاتفاق الأساسي لوجود الأمم المتحدة في المنطقة.

وتقوم الحكومة الكرواتية الآن بحملة مضنية مكلفة ودقيقة ومبددة للوقت من أجل إعادة ضحايا التطهير العرقي الذين معظمهم من غير الصرب وكذلك الأشخاص الذين شردوا أو أصبحوا لاجئين بسبب ارتباطهم بالسلطات المحتلة والذين معظمهم من الصرب، إلى بيوتهم التي كانوا يقطنونها قبل النزاع. وتدار عمليات الإعادة بعناية، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية التي تنص على أن تكون هذه العمليات طوعية وآمنة ومراعية للكرامة. وتقوم الحكومة أيضا بإدارة عمليات الإعادة بالطريقة الوحيدة التي يمكن أن تقوم بها حكومة مسؤولة، اتساقا مع مقتضيات أمنها الداخلي، ومواردها المهنية والاقتصادية، ومصلحتها في الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين. وعلى مدار العامين الماضيين، عاد إلى كرواتيا ٠٠٠ ١٦ شخص كانوا مرتبطين في السابق بالسلطات المحتلة.

- - - - -